

نجيهم جمال

جرائم التزوير

في قانون العقوبات الجزائري

الجزء الأول

النقود - أختام الدولة والطوابع والعلامات
المحررات - دراسة على ضوء الاجتهاد القضائي
المقارن (الجزائر - فرنسا - مصر)

دار
همم

فهرس الجزء الأول

10	مقدمة
17	الفصل الأول - تزوير النقود
17	تمهيد
25	المبحث الأول - المقصود بتزوير النقود
29	المبحث الثاني - الركن المادي
31	المطلب الأول - جسم الجريمة
40	المطلب الثاني - الأفعال المجرمة المذكورة في هذه النصوص
42	فرع أول - التزوير
44	فرع ثان - التقليد
49	فرع ثالث - التزييف
53	فرع رابع - الترويج
60	فرع خامس - صناعة أو ترويج علامات نقدية بديلة
62	فرع سادس - صناعة أو حيازة مواد وأدوات التزوير
69	فرع سابع - محاكاة العملة والأوراق المالية
75	المطلب الثالث - الشروع في جريمة تزوير النقود
80	المبحث الثالث - الركن المعنوي
93	المبحث الرابع - الركن الشرعي
120	المبحث الخامس - الأسئلة أمام محكمة الجنايات
120	مبادئ عامة
146	المادة 197 من قانون العقوبات
149	المادة 198 من قانون العقوبات
161	المادة 199 من قانون العقوبات
162	المادة 200 من قانون العقوبات

162	المادة 1/201 من قانون العقوبات
167	المادة 202 من قانون العقوبات
168	المادة 203 من قانون العقوبات
168	المادة 212 من قانون العقوبات
169	المبحث السادس - العقوبات
169	المطلب الأول - بالنسبة للجنايات
188	المطلب الثاني - بالنسبة لجنح تزوير النقود
195	الفصل الثاني - تقليد أختام الدولة والدمغات والطوابع والعلامات
202	المبحث الأول - جناية تقليد خاتم الدولة أو استعمال الخاتم المقلد
202	المطلب الأول - الركن الشرعي
206	المطلب الثاني - الركن المادي
206	أ - جسم الجريمة
211	ب - الأفعال المكونة للركن المادي
211	المطلب الثالث - الركن المعنوي
213	المبحث الثاني - جناية تقليد أو تزوير طابع وطني أو مطرقة غابات أو دمغة، أو استعمالها، أو الاحتيال في استعمال الصحيح منها
213	المطلب الأول - الركن الشرعي
218	المطلب الثاني - الركن المادي
219	أ - جسم الجريمة
224	ب - الأفعال المكونة للركن المادي
230	المطلب الثالث - الركن المعنوي
231	المبحث الثالث - جنحة صناعة خاتم أو طابع أو علامة للدولة

	بغير إذن
232	المطلب الأول - الركن الشرعي
234	المطلب الثاني - الركن المادي
235	المطلب الثالث - الركن المعنوي
236	المبحث الرابع - جنحة تقليد العلامات المعدة لوضعها باسم الحكومة أو المرافق العامة على السلع، وأختام السلطة، أو الاحتيال في استعمال الصحيح منها
237	المطلب الأول - الركن الشرعي
249	المطلب الثاني - الركن المادي
249	أولاً - جسم الجريمة
257	ثانياً - الأفعال المكوّنة للركن المادي
264	المطلب الثالث - الركن المعنوي
267	المبحث الخامس - الأسئلة أمام محكمة الجنايات





هذا الكتاب ..

هذه الدراسة تتناول جرائم تزوير التآلية (في التشريع الجرائري) :

- تزوير النقود.
- تقليد أختام الدولة والدمغات والطوابع والعلامات.
- تزوير المحررات.

وهي موجهة إلى المختصين في الحقل القضائي والقانوني بكل أطيافه انطلاقاً من الدارسين في المعاهد والجامعات إلى غاية واضعي النصوص القانونية على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية وصولاً إلى القائمين على تفسيرها وتطبيقها على أرض الواقع من قضاة ومحامين بالدرجة الأولى.

وتوسع مداركنا لهذا الموضوع من خلال دراسة مستفيضة للاجتهاد القضائي الذي يكشف على كيفية تفسير وتطبيق النصوص النظرية على أرض الواقع، ويقدم الحلول التي يتوصل إليها القضاء لمعالجة الأمور، والمقارنة تكون بين قانون العقوبات الجرائري من جهة وقوانين العقوبات في كل من فرنسا ومصر من جهة ثانية، على ضوء الاجتهاد القضائي في كل من المحكمة العليا في الجرائر ومحكمتي النقض الفرنسية (النصوص بالعربية والفرنسية) والمصرية.



نجيهم جملان

جرائم التزوير^٣ في قانون العقوبات الجزائري

الجزء الثاني

النقود - أختام الدولة والطوابع والعلامات
المحررات - دراسة على ضوء الاجتهاد القضائي
المقارن (الجزائر - فرنسا - مصر)

دار
هومة

فهرس الجزء الثاني من كتاب جرائم التزوير

283	الفصل الأول - القواعد العامة
285	المبحث الأول - تعريف جريمة تزوير المحررات
299	المبحث الثاني - مسؤولية الشخص المعنوي
302	المبحث الثالث - تعدد الجرائم
304	المبحث الرابع - المتابعة والإثبات
304	فرع أول - تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها
305	الطائفة الأولى - الإجراءات الخاصة في قانون الإجراءات الجزائية
311	الطائفة الثانية - الإجراءات الخاصة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية
320	فرع ثان - الحكم في الدعوى
377	فرع ثالث - التقادم
394	فرع رابع - الدعوى المدنية التبعية
397	الفصل الثاني - أركان جريمة تزوير المحررات
400	المبحث الأول - الركن المادي
400	فرع أول - العنصر الأول : المحرر
454	فرع ثان - العنصر الثاني : تغيير الحقيقة
477	التزوير المادي
504	التزوير المعنوي
523	فرع ثالث - العنصر الثالث : الضرر
534	المبحث الثاني - الركن المعنوي : القصد الجنائي
547	المبحث الثالث - الركن الشرعي
550	الفرع الأول - تزوير المحررات العمومية أو الرسمية
575	الفرع الثاني - التزوير في المحررات العرفية أو التجارية أو المصرفية
583	الفرع الثالث - الحالات الخاصة للتزوير
605	الفصل الثالث - استعمال المحررات المزورة
612	المبحث الأول - الركن المادي
617	المبحث الثاني - الركن المعنوي
629	الفصل الرابع - الأسئلة أمام محكمة الجنايات

633	أ - الأسئلة بالنسبة للفاعل الأصلي
638	❖ المادّة 214 (تزوير مادي من موظف في محرر عمومي)
645	❖ المادّة 215 (تزوير معنوي من موظف في محرر عمومي)
660	❖ المادّة 216 (تزوير من فرد في محرر عمومي)
695	❖ المادّة 217 فقرة 1 (إقرار كاذب من فرد في محرر عمومي)
695	❖ المادّة 217 فقرة 2 (العدول)
695	❖ المادّة 218 (استعمال محرر عمومي مزور)
700	❖ المادّة 219 فقرة 1: (تزوير في محرر تجاري أو مصرفي)
702	❖ المادّة 219 فقرة 3
702	❖ المادّة 220: (تزوير في محرر عريفي)
703	❖ المادّة 221 (استعمال محرر عريفي مزور)
703	❖ المادّة 222 (تزوير بعض الوثائق الإدارية)
721	❖ المادّة 223 ف 1 (الحصول بغير حق على وثيقة إدارية)
721	❖ المادّة 223 ف 2 (الاستعمال) - أ -
721	❖ المادّة 223 ف 2 (الاستعمال) - ب -
722	❖ المادّة 223 ف 3 - (تسليم وثيقة لغير صاحبها)
722	❖ المادّة 224 (قيد أسماء كاذبة في سجل النزل)
722	❖ المادّة 225 (اصطناع شهادة طبية)
723	❖ المادّة 226 (شهادة طبية قصد المحاباة)
723	❖ المادّة 1/227 (اصطناع شهادة حسن السلوك)
724	❖ المادّة 1/227 (تزوير شهادة حسن السلوك)
724	❖ المادّة 1/227 (استعمال شهادة مُزوَّرة بحسن السلوك)
724	❖ المادّة 227 الفقرة الأخيرة (شهادة حسن السلوك من أحد الأفراد)
724	❖ المادّة 228 بند 1 (إقرار أو شهادة بوقائع كاذبة)
725	❖ المادّة 228 بند 2 (تزوير إقرار أو شهادة)
725	❖ المادّة 228 بند 3 (استعمال إقرار أو شهادة غير صحيحة أو مُزوَّرة)
725	❖ المادّة 228 مكرر (الانحراف في تنفيذ الحسابات)
726	❖ المادّة 375 من قانون العقوبات (تزوير شيك)
727	ب - الأسئلة بالنسبة للشريك
737	أهم المراجع



هذا الكتاب ..

هذه الدراسة تتناول جرائم التزوير التالية (في التشريع الجزائري) :

- تزوير النقود.
- تقليد أختام الدولة والدمغات والطوابع والعلامات.
- تزوير المحررات.

وهي موجهة إلى المختصين في الحقل القضائي والقانوني بكل أطيافه انطلاقاً من الدارسين في المعاهد والجامعات إلى غاية واضعي النصوص القانونية على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية وصولاً إلى القائمين على تفسيرها وتطبيقها على أرض الواقع من قضاة ومحامين بالدرجة الأولى.

ونوسع مداركنا لهذا الموضوع من خلال دراسة مستفيضة للاجتهاد القضائي الذي يكشف على كيفية تفسير وتطبيق النصوص النظرية على أرض الواقع، ويقدم الحلول التي يتوصل إليها القضاء لمعالجة الأمور، والمقارنة تكون بين قانون العقوبات الجزائري من جهة وقوانين العقوبات في كل من فرنسا ومصر من جهة ثانية، على ضوء الاجتهاد القضائي في كل من المحكمة العليا في الجزائر ومحكمتي النقض الفرنسية (النصوص بالعربية والفرنسية) والمصرية.

